

أي ملفات تنتظر نواب "التغيير"؟ تطبيق شفاف للدستور والقوانين ووقف النزف

بدأت مجموعات "نواب التغيير" ارساء نمط جديد في العمل المجلسي والتشريعي، عبر تكريس عدد من الاجراءات والخطوات، ابرزها خوض معركة انتخاب نائب رئيس المجلس النيابي بفرض مرشح ينافس مرشحا آخر، مما دفع الى اجراء عملية تصويت خلافا لما كان يجري من تسويات مسبقة بين الكتل، ثم عبر الترشح لعضوية اللجان النيابية

شكلت مجموعات "قوى التغيير" كتلة واحدة من 13 نائبا من معظم المناطق اللبنانية، تحمل طروحات تغييرية لكل الاداء السابق التشريعي والسياسي وفي ادارة الحكم، قد يوافق عليها بعض الكتل والقوى السياسية وقد لا يوافق، لكن الكتلة اصبحت امرا واقعا في المجلس النيابي لا بد للجميع من التعاطي معها ومع ما تحمله من افكار، ولكي تأخذ العملية البرلمانية

عون: لا نريد الانقلاب على النظام ومنفتحون على الجميع

ما هو مفهوم التغيير لديكم؟ انقلاب كامل على كل النظام السياسي والمنظومة وارساء نظام جديد، ام تغيير وتعديل في الدستور، او وضع قوانين وتشريعات جديدة تكفل تحقيق اهدافكم؟

نحن لا نسعى ولا نريد الانقلاب على النظام السياسي ولا على المنظومة ولا نريد تغيير الدستور واتفاق الطائف، بل نريد تطبيقا شفافا للدستور وللطائف، وبعدها عندما يتم تطبيق القوانين

الموجودة بطريقة شفافة وعادلة بعيدا من المحاصصات والمؤامرات التي تجري خلف الكواليس، كما يمكن النظر الى تطبيق الدستور وتحديد ما اذا كان هناك فجوات، واقتراح تعديلات على القوانين. في

مع اركان المنظومة المشكو منها، او انه ليس مختلفا كثيرا عنها، او ان له اجندات خارجية، لكن ما يطرحه نواب التغيير يدحض هذه التهم. ويبقى الحكم عليها في النهاية رهنا بالاداء والطروحات والعلاقات مع القوى الاخرى والنتائج التي يمكنهم تحقيقها خلال ولاية المجلس الجديد.

"الامن العام" حاورت عضوي كتلة "النواب التغييريين" النائبة الدكتورة نجاة صليبا عون والنائب الدكتور الياس جرادة حول مفهوم التغيير وحدوده ومداه، وعن المشاريع ذات الاولوية بالنسبة اليهم، وكيفية تعاملهم مع مشاريع القوانين الموجودة في مجلس النواب التي لم تقرر بعد والاولويات التي يحملها هؤلاء النواب، اضافة الى توجهاتهم بازاء العلاقة مع الكتل الاخرى.

كل دول العالم تتطلق التشريعات الجديدة من ارقام وتشريعات طبقت واختبرت على الارض، فافتضى تعديلها. نحن كتغريين توافقون الى بناء دولة تنفذ فيها القوانين ولا يتم العبث بها لمصالح شخصية. اعتقد ان هذا الامر من اهم ما جئنا لنقدمه الى الحكم.

ما هي المشاريع والخطط والقوانين ذات الاولوية لديكم ولأي اهداف؟
المشروع الاول والاهم حاليا هو وقف النزف الاقتصادي والتدهور الاقتصادي اليومي، وهذا امر اجمع عليه الخبراء الاقتصاديون كطريقة وحيدة لاستعادة الثقة بالاقتصاد اللبناني، وذلك بأن نتفهم

كيف ستتعاملون مع مشاريع القوانين الموجودة في مجلس النواب التي لم تقرر بعد، وتلك التي جرى اقرارها ولم تنفذ او في حاجة الى مراسيم تطبيقية؟

هناك مشاريع واقتراحات قدمها البعض وتباهى بها، لكنني اعتقد ان الاهم هو استكمال هذه المشاريع واقتراحات القوانين وتطبيقها وعدم رميها في الادراج، ودرس ما اذا ادى تطبيقها الى التحسين المرجو. عدا ذلك، يهمننا كثيرا البدء بتفعيل القضاء لمعاقبة من لا ينفذ القوانين، لأنه من دون قضاء ومن دون ملاحقة لتطبيق القوانين لا معنى لأي عمل او تشريع قانون نتباهي به. عدد مشاريع واقتراحات القوانين الموضوعة في الادراج كبير جدا، ويجب ان تدرس بعناية وان تتم تصفيته وتنفيتها، ومن ثم يجري اقرارها فنطبق ما يمكن تطبيقه، او يتم وضع مراسيم تطبيقية للقوانين التي تحتاج الى مراسيم تطبيقية.

كيف ستتعاملون مع الكتل النيابية الاخرى من كل الاتجاهات، تعاون او تنسيق ام مقاطعة للبعض منها؟
الموضوع ليس شخصا بالتعامل مع النواب ولا الكتل، بل يتعلق الموضوع بالمواضيع التي نتعامل معها. انا لا يهمني تقييم كيفية العمل على اساس اشخاص او مجموعات او كتل، بل على اساس ما يقدمه الاشخاص من اجل تحسين اوضاع البلد

جرادة: النظام السياسي في حاجة الى تغيير

ما هي نظرتكم الى موضوع التغيير واي تغيير تريدون، تغيير النظام او الاداء السابق او كل المنظومة السياسية؟

مفهوم التغيير لدينا يعكس احلام الشباب والمواطن اللبناني الذي يريد ان يخرج من منظومة الحكم التي اثبتت فشلها على مر عقود، واصلتنا



النائبة الدكتورة نجاة صليبا عون.



لا بد من السير في القوانين المتعلقة بالاتفاق مع صندوق النقد



وظروفه. لذلك انا منفتحة في عملي على كل الاطراف الذين يريدون تقديم الخير للبلد. الهدف الاساسي لي يكمن في تأدية واجباتي على اكمل وجه، بطريقة تخدم المصلحة العامة وتضع المسار الصحيح للعمل النيابي والحكومي. المهم بالنسبة الي ان نكون منفتحين على بعضنا البعض في المجلس، لأن وجودنا جميعا في المجلس النيابي يعني اننا اصبحنا في مؤسسة يجب ان تعمل مجتمعة لتقديم ما هو افضل للبلد. لذلك سنتواصل مع الجميع من اجل التنسيق على المواضيع المهمة للبلاد، بغض النظر عن الاشخاص.

الى ما وصلنا اليه. نسعى الى تغيير نمط الحكم والوصول الى نمط جديد فيه. هناك امور كثيرة في الدستور وفي النظام السياسي في حاجة الى تغيير، انما يبقى

DAIRY KHOURY



النائب الدكتور الياس جرادة.

◀ الاساس طريقة التعاطي في الحكم وتطبيق القانون. هذا هو الهدف الاول والاساسي من التغيير. ليس الهدف الانقلاب الكامل على النظام ولا الاخرين كامل في منظومة الحكم، لأن الاخرين انتخبوا من الشعب مثلنا، انما نتمنى ارساء طريقة مختلفة في التعاطي وفي المعايير التي تتم ادارة البلد بها.

■ ما هي اولوياتكم في المجلس النيابي واي اهداف تسعون اليها عبر المشاريع التي ستطرحونها؟

□ وصلنا الى مرحلة اصبحت فيها كل الامور التي يعانها البلد والمواطن اولوية. لكن، لاشك في ان الامور الطارئة تتركز على العمل من اجل استقلالية القضاء وانتظام القوانين، والشفافية في عمل المجلس النيابي وادائه. نتمنى ان نصل الى وضع مهل للعمل التشريعي والتطبيقي، اي بمعنى تفعيل العمل التشريعي والمراقبة والمساءلة والمحاسبة، اضافة الى القضايا المعيشية ومشكلة الكهرباء، واسترداد اموال المودعين، متابعة انفجار المرفأ، ترسيم الحدود البحرية وكيفية التعاطي مع الثروة البحرية، والقضايا الامنية والتعليم والاستشفاء. كل هذه القضايا اولويات لا تتقدم احداها على الاخرى. نتمنى ان نستطيع وضع قوانين جديدة تلبى هذه الاولويات، والتعجيل في تطبيق القوانين الموجودة حالياً.

■ كيف ستتصرفون لتطبيق مشاريع القوانين الموجودة في مجلس النواب التي لم تقر بعد، وتلك التي جرى اقرارها ولم تنفذ او في حاجة الى مراسيم تطبيقية؟

□ سبق وذكرنا انه لا بد من تغيير طريقة التعاطي في الحكم والتشريع وتنفيذ القوانين. هناك قوانين كثيرة

من الازمة وحماية المواطنين والمودعين واحقاق العدل والتحقيق في جريمة المرفأ. لدينا رؤية حول كيفية النهوض ببلبنان، فلن نقبل التسليم بأنه غرق في الظلام الاسود وان لا قيامة له، لدينا خطط ورؤية تم شرحها والاعلان عنها. كل من يتقاطع معنا في هذه الرؤية والخطط سنتعاون معه، وهذه من ضمن مفاهيم التغيير، يعني ان لا نرفع الـ"لا" في وجه احد، علما اننا لم ندخل المجلس لخلق اصطافات سياسية جديدة، بل لنعكس احلام الناس وامالهم. لذلك كل من يتقاطع معنا بهذه المفاهيم نتعاون معه بايجابية الى اقصى الحدود، وكل من يقدم مشاريع تتطابق مع رؤيتنا سنكون اول الداعمين لها. الاله ان نقضي على الاصطافات والمماحكات في العمل التشريعي وتطبيق القوانين. اذا انجزنا هذه الامور، نكون قد اجرينا اكبر تغيير في مفهوم الحكم في لبنان وقدمنا اكبر هدية الى الشعب اللبناني.

نسعى الى تغيير نمط الحكم والوصول الى نمط جديد فيه

اقرت ولا تزال نائمة في الادراج، وهناك قوانين قيد البحث في حاجة الى اقرار، لذلك نقول انه لا بد من انتظام العمل القانوني والتشريعي. اهم شيء يمكن ان نعطيه هما الصدقية والشفافية، وان نضع معايير لمهل دستورية لكل القوانين التي تطرح والتي تقر وتطبق.

■ كيف ستعاملون مع الكتل النيابية الاخرى من كل الاتجاهات، تعاون او تنسيق ام مقاطعة للبعض منها؟

□ تعاملنا مع الكتل والقوى السياسية الاخرى واضح. نحن دخلنا المجلس وفق برنامج ورؤية لبناء لبنان والخروج